التعليم ،المؤسساتية و النمو الاقتصادي (A Panel Data)

Received date: 05/07/2017 **Accepted paper: 05/04/2018**

من إعداد

1. **د. العوفي حكيمة** ،استاذ مساعد قسم ب،عضو مخبر بحث الجماعات المحلية و التنمية المحلية ،كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية و علوم التسيير ،جامعة مصطفى اسطمبولي ،الجزائر.

laoufihakima@yahoo.fr

2. د. **بصدار زوليخة** ، استاذ مساعد قسم ب،عضو مخبر بحث الجماعات المحلية و التنمية المحلية ،كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية و علوم التسيير ،جامعة مصطفى اسطمبولي ،الجزائر.

besedarzoulikha@yahoo.fr

الملخص :

هذه الورقة تحاول دراسة أثر نوعية المؤسسات ،التعليم على معدلات النمو الاقتصادي في دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا للفترة الممتدة مابين 1996 و 2015 .حيث بينت نتائج الدراسة وجود أثر ايجابي للمؤشر الانفاق على التعليم على معدلات النمو الاقتصادي في عينة الدول المدروسة .كما بينت نتائج هذه الدراسة ان هناك علاقة ايجابية بين مؤشرات النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا .

واعتمادا على نتائج الدراسات السابقة فان النتائج المتوصل اليها في دراستها جاءت موافقة لمعظم الدراسات السابقة وبالتالي فان الدول عندما تمتلك نوعية مؤسسات ومستوى مرتفع من التعليم سيؤدي بالضرورة الى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية : التعليم ،المؤسساتية ،النمو الاقتصادي ،بيانات بانل**Panel Data**

Abstract :

This paper attempts to study the impact of the quality of institutions, education on the economic growth rates in the countries of the Middle East and North Africa for the period from 1996 to 2015. The results of the study showed a positive effect of the index expenditure on education on economic growth rates in the sample of the studied countries. This study shows that there is a positive relationship between indicators of institutional quality and economic growth in the Middle East and North Africa.

Based on the results of the previous studies, the results obtained in the study were approved by most previous studies. Therefore, when countries possess quality institutions and a high level of education, they will necessarily lead to high rates of economic growth.

Keywords: Education, Institutional, Economic Growth, Panel Data

1. مقدمة

اثبتت العديد من المقاربات النظرية **theoretical approaches** و الدراسات التجريبية **empirical studies** طريقة تأثير نوعية المؤسسات على السياسات الاجتماعية خاصة بالنسبة لقطاع التعليم و المؤشرات الخاصة بهذا القطاع.حيث ان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة قياس العلاقة بين نوعية المؤسسات ،التعليم والنمو الاقتصادي في دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا للفترة الممتدة مابين 1996 و 2015 و تبيان طريقة التاثير بين هذة المتغيرات و علاقتها بالنمو الاقتصادي اي محاولة معرفة ما اذا كانت نوعية المؤسسات و مستوى التعليم يؤثران على النمو الاقتصادي.

2. المقاربات النظرية

بخصوص العلاقة بين التعليم و نوعية المؤسسات (**Tik, Tsuem, & Canon, 2016**)يرى ان التوسع السريع في قطاع التعليم العالي ولد منافسة عالية من خلال دراسة نوعية المؤسسات و جودتها وزيادة قدرتها التنافسية، كما ان سياسة التعليم العالي تقوم على اساس اختيار نوعية المؤسسات التعليمية لما لها من تأثير إيجابي على الطلبة من خلال التوسع السريع لدور الدولة في هذا المجال و تحسين نوعية المؤسسات.

بينما تحسين بعض الاوضاع الاجتماعية يؤدي الى تحسين نوعية الحياة(**Montalembert, 2016**)يقود الى تحسين الحياة الاجتماعية و المؤسساتية من خلال تحديد السياسات الاجتماعية في ظل تحسين إدارة المؤسسات و تحسين بعض الاجهزة ،و تعميم نظام ترخيص لخدمات المساعدة والدعم اضافة الى تعزيز دور المنظمات و التنظيم والسيطرة على صندوق التضامن الوطني(**Jach & Izabelle, 2014**).ان السياسة الاجتماعية الأوروبية والأنظمة الوطنية في ظل الطابع المؤسساتي و نوعية المؤسسات التضامنية تساعد في الحفاظ على الأساس الاجتماعي و السلطة السياسية ،من خلال تنظيم وتمويل الخدمات الاجتماعية. حيث أن ضمن هذا المفهوم تتشكل دولة الرفاه الاجتماعي باعتبارها عنصر أساسي للتماسك الوطني و الاجتماعي.

و بخصوص العلاقة بين الابتكار المؤسساتي و السياسات العمومية حددها(**Penven, 2015**) من خلال اهمية دور الدولة في سياسة اللامركزية و هو من الخطوات الاساسية التي تفرضها سياسة التحديث المؤسساتي في مجال السياسة الاجتماعية في مكافحة الفقر ،

قام (**North, 1990**) بتحليل العلاقة السببية بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادى وذلك من خلال تناوله الديمقراطية والاستقرار السياسى والفساد ويرى كذلك (**Rodrik, 2002**) و (**Hall & Jones, 1999**)،اذا كانت الزيادة فى حجم رأس المال العامل تأثيرا ايجابيا على النمو ,فان هذه الزيادة ستكون اكبر بكثير اذا كان الاقتصاد يتمتع نوعية جيدة من الحكم.

قام (**Han, Khan, & Zhuang, 2014**) بتحليل فجوة الحوكمة و أثرها على النمو الاقتصادي وأظهرت الدراسة أن "دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي لديها فائض في الاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، والرقابة على الفساد، تنمو بوتيرة أسرع من تلك التي تعاني من عجز في هذه المؤشرات بنسبة تصل إلى 2.5 نقطة مئوية سنويا وتشير الدراسة إلى أن الحكم يهم النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يدرس(**Mehanna, Yazbeck, & Sarieddine, 2010**) العلاقة بين الحوكمة والتنمية الاقتصادية في 23 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة 1996-2005 تقارن دراستهم التحديات المختلفة التي تواجه المنطقة بما في ذلك التعليم، والاستثمار الثابت، والحكم. وتظهر الدراسة أن تحسين الحكم هو التحدي الرئيسي الذي تواجهه دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتبين الدراسة أن الصوت والمساءلة والفعالية الحكومية والسيطرة على الفساد يمارسان أقوى الأثر الاقتصادي على التنمية الاقتصادية. ويؤدي التخصيص المهني البيروقراطي إلى تقليل فرص الفساد وتشجيع الاستثمار المنتج , (**Dahlström, Lapuente , & Teorell, 2012**)

يرى (**North,1990**) أنه من وجهة النظر المؤسسية والسياسية فإن القوانين والأنظمة التي تؤدي إلى تنفيذها الفعال من جانب نظام حكم غير متحيز يدعم الاستثمار والابتكار فانها توفر بيئة مواتية للنمو الاقتصادي .

إن نوعية المؤسسات هي عامل أساسي في تعزيز الإنتاجية وهو عامل يؤثر على الأداء الاقتصادي من خلال تأثيره على مستوى الفساد وأعباء القطاع العام والاستفادة منها (**Vaal & Ebben ,2011**)

تثبت تجريبيا أنه في البلدان ذات الحرية السياسية الكبيرة وانخفاض مستويات الفساد، فالآثار الايجابية للفساد تفوق الآثار السلبية و العكس بالعكس (**Méndez & Sepúlveda, 2006**) يتوضح تجريبيا أن الفساد لا يقلل النمو الاقتصادي فحسب، بل يسهم أيضا في عدم المساواة في الدخل،(**Gyimah–Brempong, 2002**)

خلص (**Wilson, 2016**) أن الحوكمة المؤسسية لها تأثير مباشر وكبير على النمو الاقتصادي لمجموعة مختارة من البلدان. وعلاوة على ذلك، فإنه يؤثر أيضا تأثيرا غير مباشر على النمو الاقتصادي من خلال قناة السكان؛ وعندما تتفاعل الحوكمة المؤسسية مع السكان، فإن التحولات تكون إيجابية وكبيرة.

أن المؤسسات السياسية والاقتصادية هي الأساس والنجاح الاقتصادي ودرجة هياكل الحوافز والعلاقة بين الدولة والسوق هو العامل المحدد لأداء النمو في المدن(**Acemoglu & Robinson, 2012**) .

قام (**Chiung-Ju ,2015**) بقياس العلاقة السببية بين الحكم والنمو الاقتصادي في عشر دول الآسيوية،و أظهرت النتائج التجريبية أن هناك سببية غرانجر من الحكم إلى النمو الاقتصادي في البلدان "غير الحرة" والبلدان "الحرة جزئيا" باستثناء سنغافورة. أما بالنسبة للبلدان "الحرة" مثل كوريا الجنوبية وتايوان، فإن هناك سببا في اتجاه واحد من الحكم إلى النمو الاقتصادي وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن صناع السياسات في

كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة يمكن أن يستخدمون مؤشر الحوكمة لتحسين توقعاتهم للنمو الاقتصادي في المستقبل.

إن الإصلاحات في الحوكمة الرسمية لم تكن عاملا رئيسيا في النمو السريع للصين، وتؤيد أن إصلاحات الحكم غالبا ما تكون نتيجة بدلا من أن تكون سببا، للنمو الاقتصادي (**Wilson,2016**).

اما في اتجاه اخر بالنسبة (**Nannan, Bo, Jong, & Storm, 2015**) توصل إلى ان مشكل عدم المساواة واختلاف في التحصيل العلمي يؤثر سلبا على النمو و على مستوى التنمية الاقتصادية و هذا بالنظر إلى محدودية الموارد الاجتماعية للاستثمار والتعليم، وسياسات التعليم التي تخلق توزيع أكثر عدالة للموارد التعليمية وتعزيز النمو . اما بالنسبة (**Torres & Agustín , 2015**) يعتبر ان مؤشرات الرفاه الاجتماعية تزيد الفقر وعدم المساواة. في حين سعت السياسة الاجتماعية للتعويض عن تدهور الظروف المعيشية للسكان، إلى حد أن السياسة الاقتصادية ذاتها تفرض حدود التي تجبر استهداف الإنفاق العام،كما ان تحليل القوى العاملة يرتكز على اساس الكفاءة العالية في الدول النامية عند(**Salmann, 2016**) و الذي ارجع هذا الى كفاءة التعليم و تنمية البحث العلمي.

3.البيانات ونموذج الدراسة

لقد تمّ الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المؤشرات المؤسساتية والمتمثلة في مؤشرات الحكم الراشد و التي تنشر سنويا منذ عام 1996 حيث تم جمع بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية في البنك الدولي من قبل Kaufmann, Kraay, and Zoido-Lobatón (1999)و Kaufmann, Kraay, and Mastruzzi (2005)، و مؤشر الانفاق على التعليم و تستخدم هذه الدراسة في التحليل القياسي قاعدة بيانات مدمجة ،مقطع عرضي وسلاسل زمنية (Panel Data) **نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model**) :

إن استخدام نموذج التأثيرات الثابتة يأخذ بعين الاعتبار تغير الميل و المقطع من وحدة الى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة المدروسة بحيث سيتم افتراض ان المعلمات تتغير بأسلوب ثابت و على هذا الأساس تمت تسميتها بنماذج التأثيرات الثابتة اذن فهي تمثل البعد الفردي و الزمني معا لنموذج البانل لذلك يمكننا تقدير النموذج بمقارنة الأفراد مع الزمن .

$$Yit= \alpha it + \beta Xit + \varepsilon it$$

نموذج التأثيرات العشوائية(Random Effect Model)

على عكس نموذج التأثيرات الثابتة يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية مع الآثار المقطعية و الزمنية على أنها معالم عشوائية و ليست معالم ثابتة بحيث يقوم هذا الافتراض على ان العينة المستخدمة في التطبيق مسحوبة بشكل عشوائي و بالتالي فان معلمات انحدار النموذج تمثل العينة بأكملها و لهذا يعامل الأثر الفردي $i\alpha$ كمكون عشوائي عبر المفردات بالإضافة الى قاطع متوسط المجموعة ككل.

$$Yit= \alpha i + \beta iXit + \mu i + \varepsilon it$$

الاختيار بين FEM و REM

من اجل تحديد اي من النموذجين ينبغي اختياره و استعماله في الدراسة نقوم باختبار Hausman فان فرضية العدم تستند على عدم وجود ذلك الارتباط و في الحالة التي تكون فيها كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية منسقة و لكن مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة بينما في ظل الفرضية البديلة لوجود الارتباط فان مقدرة التأثيرات الثابتة هي الاكثر كفاءة.

الجدول: 1 متغيرات الدراسة

رمز السلسلة	إسم السلسلة	مصدر السلسلة
Gdp	معدل النمو الاقتصادي	قاعدة البيانات للبنك الدولي
Corup	مؤشر ضبط الفساد	قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لإدارة الحكم.(WGI)
Gov	مؤشر فعالية الحكومة	قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لإدارة الحكم.(WGI)
Pst	مؤشر الاستقرار السياسي	قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لإدارة الحكم.(WGI)
Rl	مؤشر سيادة/حكم القانون	قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لإدارة الحكم.(WGI)
Rq	مؤشر نوعية التنظيم والإجراءات أو جودة التشريعات	قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لإدارة الحكم.(WGI)
Va	مؤشر التمثيل والمساءلة	قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لإدارة الحكم.(WGI)
Educ	مؤشر الانفاق على التعليم	قاعدة بيانات البنك الدولي

تستخدم هذه الدراسة في التحليل القياسي قاعدة بيانات مدمجة مقطع عرضي وسلاسل زمنية (panel data مع عدد

n =18 من الوحدات المقطعية i المتمثلة في 18 دولة وفي نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد t=20 من الفترات فهي بذلك تغطي الفترة السنوية tمن 1996 الى غاية 2015 ،وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل (txn) هو 360مشاهدة.

وعلى ضوء العينة المستخدمة في التحليل يتم كتابة دالة النمو وفق الصيغة الأساسية لتكديس البيانات كما يلي:

$$GDP_{it}=\alpha_i+\beta 1 Institution+\beta 2 educ + \varepsilon it$$

$$GDP_{it}=\alpha_i+\beta 1 gov_{it} +\beta 2 va_{it}+\beta 3 stp_{it}+\beta 4\ rq_{it}+\beta 5 rl_{it}+\beta 6 cc_{it} +\beta 7 educ_{it} +\varepsilon_{it}$$

Table2 :Static Panel Regression Results

variable	Model 01	
	RE	FE
EDUC	2.20E-07*** (6.22E-08)	1.44E-07** (6.35E-08)
CORRUP	146.0183*** (58.83039)	145.6268*** (60.05973)
GOV	-207.2140*** (68.02859)	-194.8691*** (68.94421)
PST	103.7180*** (41.07215)	177.3490*** (43.24231)
RL	49.64396 (77.36963)	8.777042 (78.40358)
RQ	165.3571*** (51.88704)	140.6805*** (52.67197)
VA	-61.32680 (49.28878)	-13.58888 (51.06012)
Constant	-949.1211 (1783.394)	-1519.581 (1792.798)
R- squared	0.328760	0.435634
Adjusted R-squared	0.310114	0.372658
Prob(F-statistic)	0.000000	0.000000

*ملاحظة : ***، ** و * يدل على دلالة إحصائية عند 1٪، 5٪ و 10٪ على التوالي.*

القيم بين قوسين هي الخطا القياسي (standard error)

إختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test period random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Period random	43.265187	7	0.0000

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 أن الاختبار دال إحصائيا عند مستوى 0.05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.000) ويدل هذا على أن **نموذج التأثيرات الثابتة** هو النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة.

4.تحليل النتائج Analysis of the results

يتبين لنا من خلال جدول التأثيرات الثابتة وجود أثر موجب ومعنوي عند 5 % للإنفاق على التعليم على النمو الاقتصادي بحيث كلما زاد الإنفاق على التعليم زادت معدلات النمو الاقتصادي .

كما يبين وجود أثر موجب ومعنوي عند 1% لمؤشر التحكم في الفساد على النمو الاقتصادي ، فإنه كلما زادت درجة السيطرة على الفساد من قبل الحكومات كلما زاد معدل النمو الاقتصادي.

وجود أثر سالب ومعنوي عند 1% لمؤشر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي أي أن زيادة نسبة الاستهلاك الحكومي تؤدي إلى انخفاض معدل النمو، أي أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين.

وجود اثر موجب ومعنوي عند 1% لمؤشر الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي و تبين أنه كلما ازداد استقرار البلاد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي .

ووجود أثر موجب ومعنوي عند 1% لمؤشر جودة التشريعات على النمو الاقتصادي أي كلما كانت للحكومة قدرة على صياغة وتنفيذ سياسات وتنظيمات سليمة كلما زاد معدل النمو الاقتصادي

كما يوجد أثر موجب وغير معنوي لمؤشر سيادة القانون على النمو الاقتصادي فكلما زادت ثقة والتزام المتعاملين بقواعد المجتمع زاد معدل النمو الاقتصادي . كما يوجد اثر سالب وغير معنوي لمؤشر التمثيل والمساءلة على النمو الاقتصادي فكلما زادت الحقوق السياسية والفردية التي يتمتع بها المواطنون انخفض معدل النمو الاقتصادي في منطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط .

5.خاتمة

كان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة قياس العلاقة بين نوعية المؤسسات ،التعليم والنمو الاقتصادي في دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا للفترة الممتدة مابين 1996 و 2015 .

وقد بينت نتائج الدراسة وجود أثر ايجابي للمؤشر الانفاق على التعليم على معدلات النمو الاقتصادي في عينة الدول المدروسة .

كما بينت نتائج هذه الدراسة ان هناك علاقة ايجابية بين مؤشرات النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا .

واعتمادا على نتائج الدراسات السابقة فان النتائج المتوصل اليها في دراستها جاءت موافقة لمعظم الدراسات السابقة وبالتالي فان الدول عندما تمتلك نوعية مؤسسات ومستوى مرتفع من التعليم سيؤدي بالضرورة الى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي .

6.المراجع

Acemoglu, D., & Robinson, J. (2012). The origins of power, prosperity, and poverty. Why nations fai.l. New York. *Crown Business*.

Aidt, T. (Oxford Review of Economic Policy). Corruption, institutions, and economic development. *02*(25), 271-291.

Bernard, G., & Dominique, M. (2014). le RSA ,innovation ou reforme technocratique. *revue francaise de socio-économie*(13).

Bree, M. D., & Veening, E. (2016). chapter 09,the stage model for facilitating moral case deliberation in health-care institition;a pratical illustration of a META - MODEL,ESKA. *journal international de Bioetique, 27*(01), 161-176.

Cheyne, C., O'Briene, M., & Belgrave, M. (2005). *Social Policy in Aotearoa New Zealand: A Critical Introduction* .

Dahlström, C., Lapuente , V., & Teorell, J. (2012). The merit of meritocratization: Politics, bureaucracy, and the institutional deterrents of corruption. *Political Research Quarterly, 03*(65), 656-668.

Eicher, T., Garcia, S., & Penalosa, C. (2006). Institutions, development, and economic growth. *MIT Press*.

Erhel, C., & Thierry, k. (2015, avril-juin). Les institutions du travail : quelles réévaluations ? (l. d. francaise, Éd.) *revue travail et emploi, 05*(142), 05-08.

Feroukhi, D. (2004). *essai d'évaluation de l'éfficacité globale de l'enseignemnet superieur a travers quelques indicateures statistiqyes,rapport intermédiaire.*

George, P. (1981). Education an upadated international comparative education. 329.

Gyimah-Brempong, K. (2002). Corruption, economic growth, and income inequality in Africa. *Economics of governance, 03*(03), 183-209.

Hall, R., & Jones, C. (1999). Why do some countries produce so much more output per worker than others? *The quarterly journal of economics, 01*(114), 83-116.

Han, X., Khan, H., & Zhuang, J. (2014). Do Governance Indicators Explain Development Performance? *A Cross-Country Analysis.*

Jach, H., & Izabelle, R. (2014). reglementations européennes et politique sociales nationales. *le grand écart,pouvoir, 2*(149).

Lewis, M. (2014). what is the impact of health on economic growth?and of growth on health? *encyclopedia of health economics* .

Lochner, L. (2011). Non-production benefits of education: Crime, health, and good citizen- ship. *Handb. Econ. Educ, 04*, 183-283.

Manov, P., & Ebbinghaus, B. (2001). Ferrera,The European University Institute, Florence, Italy, London and New York, HN17.5 .C64 2001. (t. e. institute, Éd.) *EUI studies in the political Economy of welfare*(HN 17.5. C 64).

Mehanna, R., Yazbeck, A., & Sarieddine, L. (2010). Governance and Economic Development in MENA Countries: Does Oil Affect the Presence of a Virtuous Circle? *Journal of Transnational Management, 02*(15), 117-150.

Méndez, F., & Sepúlveda, F. (2006). Corruption, growth and political regimes: Cross country evidence. *European Journal of political economy, 01*(22), 82-98.

Montalembert, M. d. (2016). « Introduction », Vie sociale. *Distribution électronique Cairn*(15), 07-12.

Nannan, Y., Bo, Y., Jong, M., & Storm, S. (2015). Does inequality in educational attainment matter for China's economic growth?,. *international journal of education development, 41*, 164-173.

North, D. (1990). Institutions, institutional change and economic performance. *Cambridge university press*.

North, D. (1990). Institutions, institutional change and economic performance. *Cambridge university press*.

North, D., & Thomas, R. (1973). The rise of the western world: A new economic history. *Cambridge University Press*.

Penven, A. (2015). RECONNAISSANCE ET INSTITUTIONNALISATION DES INNOVATIONS SOCIALES DANS LE CHAMP DES POLITIQUES SOCIALES. *De Boeck Supérieur | « Innovations », 03*(48), 129-150.

Robert, L. (2013). ou on est-on departement providence. *information sociale, 5*(179).

Rodrik, D. (2002). Feasible globalizations. *(No. w9129). National Bureau of Economic Research.*

Salmann, M. D. (2016). What isthe role of public policies to robust international entrepreneurial activities on economic growth ?Evidence from cross countries study. *Future BusinessJournal*(02), 01-14.

Smets, M. (2010). RECONSTRUCTING INSTITUTIONAL COMPLEXITY IN PRACTICE:A RELATIONAL MODEL OF INSTITUTIONAL WORK AND COMPLEXITY. *Forthcoming in Human Relations. Final, accepted version, copy-editing pending*, 02-45.

Tik, A., Tsuem, W., & Canon, T. (2016, novenmber). the relationship between institution branding,Teaching quality and student satisfaction in Higher education Hong Kong. *journal of marketing and HR, 04*(01).

Titmuss, R. (1971). social policy an in introduct. *George Allin and Unwin,LTD*.

Torres, F., & Agustín , R. (2015). Política Económica y Política Social en México: desequilibrio y saldos. *Revista Problemas del Desarrollo, 46*(182).

Weala, A. (1983). *political théory and social policy.* LONDON: The macmilan LTD.

Weil, N. D. (2014). *health and economic growth* (Vol. volume 2). (H. o. growth, Éd.)

Williamson, A., Diannel, L., & Miriam , J. (2006). Low-income Canadians' experiences with health-related services:Implications for health care reform. *Health Policy*(76), 106-121.

Wilson, R. (2016). Does governance cause growth? Evidence from China . *World Development*, 138-151.